العدد (2015)السنة الثامنة -الاثنين (17) كانون الثاني 2011
http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

ثورة الياسمين .. شرارتها بائع متجول

محمد بوعزيزي، شاب تونسي بسيط من حملة المؤهلات العليا، عاطل عن العمل، اضطر ليعمل بائع متجول على عربة تدفع باليد، يبيع عليها الخضار؛ غير أن السلطات البلدية قامت بمصادرتها لانه لم يحصل على ترخيص لها، ذهب لإدارة البلدية شاكيا ومحاولا استردادها، كونها هي كل رأس ماله وأسرته، فصفعته إحدى الموظفات على وجهه، ولم تعطه أي جهة مسؤولة حقه حينما شكى الموظفة. كان ذلك يوم ١٧ كانون الاول ٢٠١٠، خرج بوعزيزي من مبنى البلدية وأضرم النار في جسده وتوفي بعد أسبوعين، عقب أن زاره الرئيس بن علي في المستشفى.

مات البائع المتجول الشاب محمد بوعزيزي متأثرا بإشعاله النار في جسده، دون أن يدري أن ما فعله أشعل انتفاضة شعب تونس وأسقط حكم زين العابدين بن علي الذي دام قرابة ربع قرن.

ثورة الياسمين

تحيـة إلـــى التونسـي

مهدي الحسناوي

تتسمر عيوننا وهي تشاهد التلفاز وترى تلك المرأة التونسية تنتفض بقولها(نموت نموت ويحيا الوطن) وكأن هذه الكلمات أصبحت منسية في قاموس دولنا العربية المبنية على قاموس ومصطلحات أكل الدهر عليها وشرب ف(سيادة الرئيس،جلالة الملك، السلطان المبجل)مازالت تراودنا ونحن نعيش عصر العولمة والتقنيات الحديثة،فالحاكم في بلداننا العربية هو الرئيس الأوحد وهو الفاهم الأوحد وهو المثقف والسياسي الأوحد،وهذه السياسة سئمناها منذ ولدنا في بلداننا العربية،نتعجب حينما نرى رئيسا أوربيا يداعب الاطفال او يسوق دراجة او يزاول مهنة او حرفة يدوية رياضية كانت اوفنية،ولدنا في بلداننا ورؤساؤنا يحكموننا حتى نهاية أعمارنا فرؤساؤنا لايسلمون حكمهم بسهولة او أريحية والبعض يتوفى ويسلم الراية الى ولده،أما البعض الأخر فينقلب على والده بانقلاب ابيض لاتثور فيه أية أطلاقة هذا هو واقعنا العربي المريض والمليء بالأدران.

علمنا حكامنا ان نصفق فقط،وعلمونا ايضا ان حب الوطن معناه حب الرئيس وخيانة الوطن خيانة الرئيس،لقد فاجأ الشعب التونسي العالم بأن الشعوب العربية مازالت حية،وان ثورة الجياع هذه جعلتنا نحن ابناء الرافدين نستذكر انتفاضة آذار شعبان المجيدة عام ١٩٩١ في العراق وكيف ثار الشعب العراقي على اعتى دكتاتورية عرفها التأريخ،دكتاتورية صدام حسين الرئيس المقبور،لقد شاهدت زين العابدين بن علي كيف يتوسل بشعبه ويحاول إصلاح ما أفسده حكمه ولكن فات الأوان أيها الرئيس،ولا يفيد الندم على سياسة ملؤها الجهل والاستحواذ على السلطة.

تذكرت قائدنا الضرورة أمس وكيف ضرب حلبجة بالأسلحة الكيماوية وقصف قرى الاهوار بالخردل وقارنت بين ثورة التونسي عام ٢٠١١ وثورة العراقي عام ١٩٩١ فرأيت البون شاسعاً بين الطاغيتين،فطاغيتنا كان أشرس واقسى من طاغيتهم وطاغيتهم كان أكثر حكمة بهروبه من طاغيتنا،لكننا نحن الاثنان التونسي والعراقي كنا مقموعين في نهاية المطاف.

علم التونسي الشعوب العربية كيف تنتفض وكيف تطرد طاغيتها،وعلم التونسي حكامنا العرب ان الشعوب إذا انتفضت فسوف تقلب عاليها سافلها،ان انتفاضة التونسي هي شرارة التغيير في واقعنا العربي فتحية الى التونسي الذي فاجأ العالم بأن الشعوب العربية تصبر ولاتستسلم.

في تونس... زين العابدين بن علي كان " الأخ الأكبر"

عن: لوس انجلس تايمز

ترجمة: عمار كاظم محمد

كان احد التونسيين يستذكر زياراته عدة مرات من قبل حزب الرئيس التونسي زين العابدين بن علي والذي طلب منه عدة مرات ان يقوم بمراقبة المواطنين ويكتب تقارير عن اصدقائه وعائلته وزملائه في العمل وهو يتذكر الاوراق التي كان يجب عليه ان يمليها لكي يصبح « مراقبا للمواطن « لصالح حزب الرئيس التونسي الهارب.

يقول احمد شبلي « ان هذا يعني انك تتجسس على الآخرين باعطائك تلك المعلومات وتقبض اجرا مقابل ذلك « ومرة أخرى واخرى طوال عدة سنوات حاولوا الاقتراب منه عارضين عليه مكافئات ووظائف مهمة وقروضا وائتمانا وسيارة لكنه كان في كل مرة يرفض طلبهم بالانضمام الى حزب الرئيس الهارب المسمى « الحزب الدستوري الديمقراطي «.

كان يدفعهم بعيدا عنه لأنه كان قرأ كتابا في بداية شبابه يفسر كلما ما كان يحتاجه حول ذلك الحزب والحياة السياسية في بلاده وهي الترجمة الفرنسية لرواية جورج اورول الشهيرة «١٩٨٤ « التي تمثل رؤيته للمجتمع الاستبدادي.

يقول احمد الشبلي « لقد ادركت كم كانوا خاطئين فقد رأيت الحزب الدستوري والحكومة كما لو انهم يمثلون بالضبط ما تقوله الرواية بصورة بن علي الكبيرة في كل مكان والناس التي تستمع الى المكالمات وتكتب التقارير عنها ان الانتماء اليهم يشبه ان تبيع روحك للشيطان».

لقد طرد بن علي من مكتب الرئاسة والبلاد يوم الجمعة الماضية في انتفاضة شعبية بعد حكم اثر على كل سمات الحياة العامة خلال٢٣ سنة لكن تأثيره ظل موجودا بوجود ٢٠٠ الف عضو من اعضاء حزبه الحاكم.

فعلى مر السنين فتح الحزب الدستوري الديمقراطي فروعا له في كل حي وقرية ومدينة وظلت هناك بعض المخاوف من ان يعود هذا الحزب الى السلطة مرة أخرى اثر الاعلان يوم السبت الماضي عن اقامة انتخابات خلال ٦٠ يوما وهو ما يعطيه الافضلية ضد المعارضين الذين تم سحقهم ونفيهم لعدة عقود.

يقول سمير بيطار وهو استاذ في القانون والعلوم السياسية في جامعة تونس « التنظيمات القديمة مازالت في مكانها لكنها الآن تلوذ بالصمت « فقد غدا الحزب طائفة شخصية حول بن علي الذي صعد الى السلطة عام ١٩٨٧ كاصلاحي لكنه اثبت انه كان اكثر قمعا من سلفه الحبيب بورقيبة.

يقول الشبلي « انك ترى صورة بن علي كل يوم في كل صحيفة وهناك عنوان رئيسي واحد فقط هو «الأخ الاكبر» يتحدث الى الناس فلم يكن هناك سواه «. مضيفا لقد كان لقائي باول عضو من حزبه حينما كنت ابيع الحواسيب بعمر ١٩ سنة وقد اخبرني عضو الحزب ان علي ان انضم للحزب لأن بن علي على حد قوله هو مفتاح المستقبل، لم اجرؤ على الرفض لكن الهواجس الاخلاقية في رواية جورج اورويل كانت تحركني باستمرار في ان الموالين لأي حزب سياسي يجبرون على خيانة بعضهم البعض وخيانة انسانيتهم فقد كان بن علي يتجنب الانسان ولا يقبل اي استشارة من قبل الحزب «.

يقول الشبلي لقد اختفى ذلك الرجل بعد ان رأي رفضي وبعد سنتين او ثلاث ارسلوا شخصا آخر اقترب مني في المقهى وجلس الى جنبي ثم دار حديث بيننا لكي يعرف ما الذي اعتقده بشأن السياسة واذا شعر بانني متعاون سيطلب مني الانضمام الى الحزب «.

لكن الشبلي لعب معه نفس اللعبة فهو لم يرفض بشكل تام لكنه لم ينضم الى الحزب، الشبلي يعرف كرجل اعمال ان انضمامه الى الحزب الدستوري معناه ان يحصل على المزيد من الزبائن وقد اغراه الامر في البداية لكنه عرف شيئا عن ذلك الحزب كلما زاد اشمئزازه منه.

يقول « ان لديك رئيسا ووراءه الشرطة والحزب وهم يؤثرون على الكثير من الناس فهم يجهزون الانتخابات وهو يربح في النهاية لكن لم يصوت الى بن علي ولا الى اي شخص آخر»

تفاصيل الليلة الأخيرة من فترة حكم بن علي !!

عند السادسة مساء الجمعة الرابع عشر من كانون الثاني ٢٠١١ طوت تونس صفحة زين العابدين بن علي بإقلاع طائرته دون عودة من مطار قرطاج متوجهة الى العربية السعودية حيث استقبله السعوديون بعد ان رفضت العديد من الدول استقباله.

ترك بن علي تونس أيضا في عهدة حال الطوارئ التي يستلم الجيش فيها عادة المسؤوليات الفعلية في البلاد حيث اعلن رئيس البرلمان رئيسا مؤقتا للبلاد بموجب الدستور التونسي، وكان سيناريو إصعاد الرئيس إلى رحلة إلى المنفى قد نضج في الساعات الأخيرة، وتسارع تطبيقه في ساعات الظهيرة من ذلك اليوم عندما سقط ما لايقل عن ستة عشر قتيلا في العاصمة تونس.

وتسارعت التطورات ولم يكن قد جف بعد حبر التعليمات التي قال بن علي قبل إنه قد أصدرها بالكف عن إطلاق الرصاص الحي على المحتجين، خلال الخطاب الذي أدلى به مساء الخميس الثالث عشر من كانون الثاني الجاري ووعد فيه أيضا بتفعيل التعددية وإحياء الديمقراطية والإستجابة لمعظم المطالب المرفوعة.

معركة دامية

لقد أطاح سفك الدماء في قلب العاصمة تونس بالفرصة الأخيرة لإستعادة الثقة بالوعود الرئاسية، إذ سقط العدد الأكبر من الضحايا خلال معركة دامية دارت قرب مقر وزارة الداخلية، ولجأت خلالها القوى الأمنية فجأة إلى القنابل المسيلة للدموع لتفريق ومطاردة تظاهرة بدأت سلمية عند صباح الجمعة وتدهورت الأمور أكثر لتصل إلى إطلاق الرصاص على بعض المحتجين، ومن المؤكد أن بعض منازل العائلة الحاكمة قد تعرض إلى الهجوم وعمليات تدمير جزئي من قبل المتظاهرين. وقام الجيش ليلا بإقفال المجال الجوي للبلاد وسد الطرق المؤدية إلى مطار العاصمة.

الصفقة حول المرحلة الإنتقالية تشمل تأليف حكومة وحدة وطنية، وإجراء إصلاحات سياسية وانتخابية تتيح إجراء انتخابات تشريعية بعد ستة أشهر. لكنها ستكون مشروطة طبعا بموافقة المعارضة عليها، وهو ماحصل فيما بعد.

لقد خاض بن علي معركته الأخيرة للبقاء في السلطة في مواجهة دامية أمام مقر وزارة الداخلية في جادة الحبيب بورقيبة. وكان مجرد وصول وتجمع الحشود أمام مقر الوزارة حدثا تاريخيا ورمزيا قويا، نظرا لتاريخ المقر في استقبال العشرات من المعارضين السياسيين. خسر الرئيس رهانه على القوى الأمنية والشرطة بأن تستعيد زمام الأمور الأمور في العاصمة.

مطاردات في الازقة

وتحول ما كان صباحا تظاهرة سلمية إلى مواجهات دامية عندما قامت الشرطة بمهاجمة جموع بالآلاف قادها محامون ومعلمون ونقابيون من الصفوف المتواضعة، واستخدموا فيها القنابل المسيلة للدموع لتفريقهم. كما جرت مطاردات في الأزقة القريبة من جادة بورقيبة، وسقط فيها عشرات القتلى والجرحى.

وتوجت المعركة أمام الوزارة قناعة الجيش وأوساطا في التجمع الدستوري بأن العنف واللجوء المفرط إلى القوة، وغياب أي أفق سياسي سيجر البلاد إلى مذبحة دامية، وخصوصا أن جميع التنازلات التي تم تقديمها لم تؤد إلى تهدئة مزاج التونسيين الملتهب.

وشكلت دعوة الإتحاد العام للشغل إلى التظاهر في قلب العاصمة إنذارا إضافيا بخطر توسع الإحتجاجات، وذلك رغم بقاء قيادته على الحياد منذ بدء المواجهات، وهي لم تستطع التغاضي عن ضغط قواعدها التي تشارك منذ البداية في تأطير التظاهرات، لكن تواصل الاحتجاجات لم يكشف عن تهالك دعائم النظام الأمني التونسي فحسب بعد شهر تقريبا من قدح محمد البوعزيزي شرارة انتحاره الإحتجاجي، بل كشف عن هشاشة التمثيل السياسي للقوى السياسية المعارضة.

ضريبة باهظة

وكانت شخصيات لقاء ١٨ تشرين الأول، والتي تضم يساريين وإسلاميين وليبراليين، قد سارعت لإعلان موافقتها على تشكيل حكومة ائتلافية، فيما كان تسارع الأحداث وحركة الشارع أسبق إلى التمسك برحيل بن علي.

من المبكر التكهن بنجاح الغنوشي بقيادة المرحلة الانتقالية، إذ يجب انتظار الأيام المقبلة، ورد فعل الشارع، لا سيما في المدن الداخلية التي انطلقت منها الاحتجاجات التي تعتبر أنها قد دفعت ضريبة باهظة من الضحايا والدماء لكي تصل عملية التغيير الأولى من نوعها في التاريخ العربي المعاصر إلى نهايتها المنطقية.

وهناك أصوات ترتفع في أوساط حركة الاحتجاج تعتبر أن تعيين الغنوشي رئيسا مؤقتا للبلاد يعد سطوا على ما تعتبره انتصارها. وهناك رهانات يجري تداولها على استمرار الاحتجاجات للمطالبة برحيل كل رموز العهد السابق، وإخراج التجمع الدستوري من الحياة السياسية كليا بعد ٥٢ عاما من احتكاره للسلطة، وهناك مؤشرات واضحة على احتمال انفراط عقد اللقاء المذكور مع أحزاب أخرى، من بينها النهضة الإسلامي، ويعتبر زعيمه راشد الغنوشي المنفي إلى لندن، أنه لا بد من مواصلة العملية لطرد ما تبقى من أعوان النظام السابق في السلطة، وهي مؤشرات ستؤدي إلى تعقيد المرحلة الانتقالية التي تتم تحت أنظار العسكر.

وسائل الإعلام التونسية تجاهلت أخبار هروب رأس النظام!!

كان من ابرز المفارقات التي رافقت سقوط نظام بن علي والتي اثارت استغراب ودهشة معظم المراقبين هو تجاهل وسائل الإعلام التونسية الرسمية لأخبار الرئيس زين العابدين بن على منذ تفويضه سلطاته إلى رئيس الحكومة محمد الغنوشى بصفة مؤقتة ومغادرته البلاد عصر يوم الجمعة الرابع عشر من كانون الثاني ٢٠١١.

فقد ركز الإذاعة والتليفزيون التونسيان انذاك فى موادهما وبرامجهما على الحديث عن البيان الذى أعلنه الغنوشى بنفسه من التليفزيون عن تفويضه بممارسة صلاحيات رئيس الجمهورية الذى «تعذرعليه ممارسة مهامه الآن»، فيما انشغل الإعلام التونسى الرسمى بتطورات الوضع الأمنى فى البلاد حيث لم تخف فى تقاريرها أنباء انفلات الوضع فى بعض مناطق البلاد وتعرض مواطنين لاعتداءات من جانب «عصابات» من الشباب الذين روى مواطنون أنهم يسطون على الممتلكات ويهاجمون الناس فى منازلهم.

واستمر التجاهل الاخباري لبن علي في اليوم الثانى منذ مغادرته، فالاعلام الرسمي لم يشر حتى إلى خبر مغادرته البلاد.. واستمرت الإذاعة والتليفزيون فى بث برامجهما العادية، تخللها أغان وطنية تحث على حب الوطن.

من هو رئيس حكومة الوحدة الوطنية المرتقبة؟

ما ان أدى رئيس البرلمان اليمين الدستورية بوصفه رئيسا مؤقتا لتونس حتى كلف رئيس الوزراء في عهد بن علي محمد الغنوشي بمهمة تشكيل حكومة وحدة وطنية مؤقتة تعمل على ادارة شؤون البلاد والتهيأة لانتخابات رئاسية خلال ستة او سبعة اشهر من تاريخ تشكيلها و هنا نبذة عن الغنوشي:

- من مواليد سوسة في ١٨ آب ١٩٤١.
- شغل منصب الوزير الأول في تونس (رئيس الوزراء)، منذ ١٧ تشرين الثاني ١٩٩٩.

- أتم دراسته الثانوية في سوسة وحصل على شهادة في العلوم السياسية والاقتصادية من جامعة تونس.
- شغل في حياته السياسية مناصب عدة في الدولة قبل أن يعين سنة ١٩٧٥ مديرا للإدارة العامة للتخطيط.
- منذ أن كلف في تشرين الأول ١٩٨٧ لفترة وجيزة كوزير للتخطيط بعد تسلم زين العابدين بن علي الحكم، ومن ثم أعيد تكليفه بعدة حقائب وزارية منها المالية والاقتصاد وغيرهما، حتى عين وزيراً أولاً عام ١٩٩٩.
- اعتبر الغنوشي دوماً من المكلفين أساسا بالملف الإقتصادي.
- هو نائب رئيس الحزب الحاكم في تونس، «التجمع الديمقراطي الدستوي»، وقد عين في هذا المنصب في أيلول ٢٠٠٨.
- بتاريخ ١٤ كانون الثاني ٢٠١١ ظهر علي التلفزيون التونسي الرسمي معلنا مغادرة الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، البلاد، وتوليه هو الرئاسة بشكل مؤقت داعيا جميع الأطراف إلى التحلي بما وصفه بـ «الروح الوطنية».

كل بلد عربي بحاجة إلى البو عزيزي

زكي رضا

احتجاجا على مصادرة عربة لبيع الفاكهة، اقدم الشاب التونسي الجامعي والعاطل عن العمل البو عزيزي. وبعد تعرضه للضرب من قبل شرطة النظام الدكتاتوري التونسي، على اضرام النار في نفسه احتجاجا على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي يمر بها الشعب التونسي. وليتحول بين ليلة وضحاها الى رمز وطني، ولتنطلق من جسده الذي شوهته النيران، الشرارة الاولى لاول واجمل ثورة جماهيرية عرفها العالم العربي لليوم.

البوعزيزي الذي كان يمثل كل القهر المتراكم منذ عقود في صدور التونسيين، استطاع بفعلته هذه ان يطلق المارد الجماهيري من قمقمه، ولتصل نيران هذا المارد الى رأس السلطة، الذي حاول عبثا وباستخدامه لاجهزة قمعه لجم هذه الحركة، التي تحولت الى زلزال لتعم كل المدن التونسية. ولكن الشعب التونسي الذي ترك الخوف خلف ظهره، كانت له كلمة الفصل في تحويل لص الشعب التونسي، وعائلته الى طريدي العدالة. والتي طالبت المعارضة التونسية، بتقديمهم الى محاكمة عادلة لينالوا جزاءهم، عن كل الجرائم التي ارتكبوها بحق شعبهم وسرقتهم لثرواته.

ثورة الجياع التونسية هذه، زرعت الرعب في نفوس الدكتاتوريين من رؤساء الدول العربية، حيث الصمت لازال هو سيد الموقف. اما الخوف من نهضة مشابهة لنهضة الشعب التونسي فأنها تقض مضاجعهم. على الرغم من بعض التصريحات الخجولة، التي تدعوا الى احترام ارادة الشعب التونسي، في اختياره لشكل الحكم المناسب له. ان الانظمة العربية اتخذت منذ هروب بن علي من تونس، بعض الاجراءات الترقيعية، لامتصاص الضغط والنقمة الجماهيريتين. عن طريق ارجاء رفع اسعار السلع الاستهلاكية كما حدث في موريتانيا، او التجاوز على التظاهرات والتجمعات التي انطلقت في البعض منها، والتي ستتبلور لتأخذ شكلها النهائي مستقبلا، في ركل هذه الانظمة المكروهة شعبيا الى مزبلة التاريخ. ان الايام القادمة ستشهد تحركات مكثفة لهذه الانظمة، واجتماعات هنا وهناك وتبادل خبرات اجهزتها الامنية والقمعية، لوضع افضل الخطط لمواجهة التحركات الجماهيرية، التي حصلت من شعب تونس على جرعة قوية من روح المقاومة. وتبقى على الاحزاب السياسية المعارضة والديموقراطية منها خصوصا، كيفية وضع الخطط الكفيلة في توسيع رقعة النقمة الجماهيرية هذه، وعدم الاكتفاء بالشعارات المطلبية الآنية، بل تجاوزها الى قيام واقع سياسي جديد، يعتمد على الديموقراطية كوسيلة للوصول الى السلطة، عسى ان تستطيع الشعوب العربية، اللحاق بركب المدنية التي تجاوزته بعقود في افضل الحالات.

لاشك ان الافئدة تحلق في سماء تونس اليوم، راقصة على انغام اجمل سمفونية يعزفها الشعب التونسي، الا وهي سمفونية الحرية. هذه السمفونية التي كانت على مر التاريخ، هي الاجمل والاحلى والاروع، والتي ضحى في سبيلها الملايين من البشر بارواحهم كي يقربوا يوم الخلاص. ولكن السؤال الذي تبقى الاجابة عليه هي، مربط الفرس كما يقال هو.....: من سيملأ الفراغ السياسي هناك؟ هل الاسلام الاصولي الذي يهيئ نفسه لسد هذا الفراغ، ام القوى العلمانية؟

الف تحية لروح الشهيد البو عزيزي، والف تحية لشعب تونس

تونس.. تسلسل تاريخي للأحداث

• نحو عام ١١٠٠ قبل الميلاد: الفينيقيون يستقرون في ساحل شمال افريقيا، ومدينة قرطاج تصبح مركزا للقوة البحرية.
• ١٤٦ قبل الميلاد: قرطاج تسقط في يد الرومان.
• القرن السابع الميلادي: العرب يسيطرون على المنطقة التي تقع فيها دولة تونس اليوم.
• ٩٠٩: البربر يستولون على المنطقة من العرب.

- الامبراطورية العثمانية:
• القرن السابع عشر: تونس تصبح جزءا من الامبراطورية التركية العثمانية، لكن بدرجة كبيرة من الحكم الذاتي.
• ١٨٨١: القوات الفرنسية تستولي على مدينة تونس، وفرنسا تتحكم في الاقتصاد والشؤون الخارجية.
• ١٨٨٣: تونس تصبح محمية فرنسية.
• ١٩٣٤: الحبيب بورقيبة يأسس حزب الدستور الجديد المؤيد لاستقلال تونس.

- الاستقلال

• صار بورقيبة أول رئيس للحكومة في تونس
• ٢٠ آذار ١٩٥٦: تونس تحصل على استقلالها والحبيب بورقيبة يتولى رئاسة الحكومة.
• ١٩٥٧: الغاء الملكية وتحويل تونس إلى جمهورية.
• ١٩٦١: تونس تطالب القوات الفرنسية بالرحيل من قاعدة بنزرت، واندلاع القتال بين الجانبين.
• ١٩٦٣: القوات الفرنسية تنسحب من بنزرت بعد مفاوضات طويلة.
• ١٩٨١: أول انتخابات برلمانية منذ الاستقلال، وحزب بورقيبة يفوز بأغلبية ساحقة.
• ١٩٨٥: مصرع ٦٠ شخصا في غارة اسرائيلية على مبنى منظمة التحرير الفلسطينية في تونس.
• ١٩٨٧: انقلاب أبيض على حكم بورقيبة، والإعلان عن عزل بورقيبة على أساس أنه لم يعد في كامل قواه العقلية.
• ١٩٨٩ و١٩٩٤: زين العابدين بن علي يفوز بمنصب الرئيس بالتزكية في جولتين متتاليتين.
• ١٩٩٩: أول انتخابات رئاسية متعددة الأحزاب وبن علي يفوز بدورة ثالثة.
• نيسان ٢٠١٠: وفاة الحبيب بورقيبة.
• نيسان ٢٠٠٢: مقتل ١٩ شخصا بينهم ١١ سائحا المانيا بانفجار قنبلة في معبد يهودي في منتجع جربة، والقاعدة تعلن مسؤوليتها عن الهجوم.
• أيار ٢٠٠٢: إجازة تعديلات دستورية بموجب استفتاء، مما يمهد الطريق أمام الرئيس بن علي للبقاء في منصبه لدورة رابعة.
• ايلول ٢٠٠٢: الافراج عن قائد حزب العمال الشيوعي حمه الهمامي لاسباب صحية، وكان قد اتهم بالانتماء إلى منظمة غير قانونية والتحريض على الارهاب.
• تشرين الأول ٢٠٠٤: بن علي يفوز بدورة رئاسية رابعة بنسبة ٩٤ في المئة من الاصوات.
• تشرين الثاني ٢٠٠٥: تونس تستضيف مؤتمرا لأمم المتحدة، والسلطات تنفي أن تكون الشرطة قد قامت بمضايقة الصحفيين خلال المؤتمر.
• تشرين الأول ٢٠٠٦: السلطات التونسية تطلق حملة ضد ارتداء غطاء الراس من قبل النساء.
• أزمة دبلوماسية بين تونس وقطر بسبب استضافة قناة الجزيرة القطرية للمعارض التونسي منصف مرزوقي.
• كانون الأول ٢٠٠٦: حزب التقدم الديمقراطي – الحزب الرئيسي في المعارضة – يختار امرأة لقيادته، وهي أول امرأة تحظى بمثل هذا المنصب في تونس.
• كانون الثاني ٢٠٠٧: مقتل ١٢ شخصا في اشتباكات بين المسلحين الاسلاميين والشرطة التونسية. ووزير الداخلية يقول إن «المسلحين السلفيين قدموا من الجزائر.
• تشرين الأول ٢٠٠٩: الرئيس بن علي يفوز بدورة رئاسية خامسة.
• تشرين الثاني ٢٠٠٩: الحكم بسجن الصحفي توفيق بن بريك أحد منتقدي الرئيس بن علي، وجماعات حقوقية تعتبر الحكم ذا دوافع سياسية.
• كانون الأول ٢٠١٠: اندلاع المظاهرات بسبب البطالة والقيود السياسية، وانتشارها في كل انحاء البلاد.
• كانون الثاني ٢٠١١: تواصل المظاهرات والمتظاهرون يقولون إن الشرطة قتلت ٥٠ شخصا.
• الحكومة التونسية تلقي باللوم على الاسلاميين واليساريين وتقول إن عدد القتلى ٢١ شخصا فقط.
• السلطات تغلق المدارس والجامعات وتنشر قوات الجيش للسيطرة على الأوضاع.
الرئيس التونسي زين العابدين بن علي يتنحى عن الحكم ورئيس الوزراء محمد الغنوشي يتولى إدارة دفة البلاد ثم يسلمها مباشرة الى رئيس البرلمان الذي ادى اليمين الدستورية رئيسا مؤقتا للبلاد ثم كلف الغنوشي بتشكيل حكومة وحدة وطنية مؤقتة تقود البلاد وتهيء لانتخابات رئاسية في ستة او سبعة اشهر.

الجمهورية التونسية في أرقام

- تعداد السكان: ١٠،٤ مليون (حسب الأمم المتحدة)
- متوسط العمر: الرجال ٧٢ عاما، والنساء ٧٦ عاما
- العاصمة: تونس
- اللغات الرئيسية: العربية (اللغة الرسمية) ثم الفرنسية
- الدين الرئيسي: الاسلام
- نظام الحكم: جمهورية
- الوحدة النقدية: ١ دينار تونسي (دت)= ١،٠٠٠ مليم
- متوسط دخل الفرد سنويا: ٣٢٠٠ دولار (البنك الدولي، ٢٠٠٧)؛
- الصادرات الرئيسية: المنتجات الزراعية، المنسوجات، زيت الزيتون
- رمز الإنترنت: tn.
- المنطقة الزمنية: جرينتش +١
- مفتاح الهاتف الدولي: ٢١٦+

التاريخ أعاد المشهد مقلوباً!!

مع هبوط طائرة الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي في مطار جدة في السعودية، يعيد التاريخ المشهد مقلوباً هذه المرة، إذ إن سلفه الرئيس الأول للجمهورية التونسية الحبيب بورقيبة كان لاجئاً في نهاية الأربعينات الميلادية في المكان نفسه.
والفرق بين المشهدين التاريخيين أن بورقيبة الذي عاش ردحاً من الزمن في جدة السعودية وقابل خلال تلك الفترة مؤسس الدولة السعودية الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن، غادر السعودية إلى تونس قبل أن تلغى الملكية وتعلن الجمهورية ويتم اختياره رئيساً لها، وكانت السعودية بمثابة مرحلة إعداد، فيما يعود بن علي إلى جدة هارباً من «ثورة الجياع» كما يطلق عليها في أوساط متعاطفة مع ما فعله التونسيون بعد شرارة البائع المتجول محمد البوعزيزي.
وأعلن مصدر سعودي فجر يوم الخامس عشر من كانون الثاني ٢٠١١ أن طائرة تقل بن علي، الذي فرّ من بلاده إثر انتفاضة شعبية، حطت في مطار جدة غربي المملكة العربية السعودية. وقال المصدر لوكالة الأنباء الفرنسية طالباً عدم الكشف عن هويته إن «الطائرة التي تقل الرئيس بن علي حطت في جدة»، وتأكيداً لوصول بن علي صدر عن الديوان الملكي السعودي البيان التالي:
«إنطلاقا من تقدير حكومة المملكة العربية السعودية للظروف الاستثنائية التي يمر بها الشعب التونسي الشقيق، وتمنياتها بأن يسود الأمن والاستقرار في هذا الوطن العزيز على الأمتين العربية والإسلامية جمعاء، وتأييدها لكل إجراء يعود بالخير للشعب التونسي الشقيق، فقد رحبت حكومة المملكة العربية السعودية بقدوم الرئيس زين العابدين بن علي وأسرته إلى المملكة.
وإن حكومة المملكة العربية السعودية إذ تعلن وقوفها التام إلى جانب الشعب التونسي الشقيق لتأمل . بإذن الله . في تكاتف كافة أبنائه لتجاوز هذه المرحلة الصعبة من تاريخه. والله الموفق».
مصادر دبلوماسية إماراتية كانت نفت تلقي البلاد أي طلب لجوء من قبل بن علي. وأضافت أنه لاصحة لما تردد عن نية بن علي التوجه إلى دبي مشيرة إلى ان زوجة الرئيس وصهره زارا دبي عدة مرات في وقت سابق، ومن الجدير بالذكر ان زوجة بن علي التي لا تحظى بشعبية بين الشعب التونسي أقامت عيد رأس السنة في دبي وأقامت في جناح فاخر في برج العرب. وقال مصدر إن زوجة بن علي سببت أزمة مع السفير هناك وصل إلى حد الإهانة.

النص الحرفي لإعلان "شغور" منصب رئاسة تونس

لم يكن اعلان شغور منصب الرئاسة في تونس امرا تقليديا او عاديا فبن علي كان يطمح لرئاسة بلاده مدى الحياة لكن غضبة الشعب اطاحت به وحولت احلامه الى كابوس مرعب دفعه الى الهرب وترك البلاد، وعندما تلا فتحي الناظر رئيس المجلس الدستوري عبر التلفزيون التونسي النص الحرفي لاعلان شغور منصب رئيس الجمهورية يوم السبت ١٥/ كانون الثاني ٢٠١١ تناقلته مختلف وسائل الاعلام حرفيا وها نحن ننشره كذلك لما حمله من رمزية في تاريخ تونس:
«بعد اطلاعه على الرسالة الموجهة اليه من قبل الوزير الاول بتاريخ ١٥ كانون الثاني، وبعد الاطلاع على احكام الفصل ٥٧ من الدستور فيما يخص منصب رئاسة الجمهورية، وحيث اتضح خاصة من الرسالة المذكورة ان الرئيس زين العابدين بن علي غادرالبلاد التونسية دون ان يفوض سلطاته الى الوزير الاول وفقا لاحكام الفصل ٥٦ من الدستور وحيث انه لم يقدم اسقالته من مهامه على راس الدولة، وحيث ان المغادرة تمت في الظروف القائمة بالبلاد وبعد الاعلان عن حالة الطوارىء، وحيث ان غياب رئيس الجمهورية بهذه الصورة يحول دون القيام بما تقتضيه موجبات مهامه وهو يمثل حالة عجز تام عن ممارسة وظائفه على معنى الفصل ٥٧ من الدستور يعلن:

اولا: الشغور النهائي من منصب رئيس الجمهورية.

ثانيا: ان الشروط الدستورية توفرت لتولي رئيس مجلس النواب فورا مهام رئيس الدولة بصفة مؤقتة
ويتم ابلاغ هذا الاعلان الى كل من رئيس مجلس النواب ومجلس المستشارين وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية التونسية.

الجنرال زين العابدين بن علي.. بكالوريا ناقص (١٩٣)

لعل إحدى معضلات علاقات الشعوب العربية مع حكامها في كثير من الأحيان هي عدم توفر أي سير ذاتية موضوعية، لأن غياب كثير من الحريات العامة يجعل من مسألة البحث في الموضوع مغامرة ذات عواقب، غالبا ما تكون وخيمة على الكاتب والناشر.

ولكن دول الشمال الأفريقي العربية تحظى بامتياز كون معظمها (خصوصا: موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس) قريبة من المستعمر الفرنسي السابق ومحط اهتمامه الدائم.

وإضافة إلى العامل الجغرافي فإن وجود مجموعات كبيرة من مواطني المستعمرات السابقة في الدولة المستعمرة يفتح المجال أمام أبحاث متحررة في بنية تلك الدول السياسية والثقافية والاجتماعية، وكذلك في سير حكامها.

وعلى سبيل المثال صدر في فرنسا العديد من المؤلفات باللغة الفرنسية، يتناول بالبحث سير حكام كل من المغرب والجزائر وتونس.

فقد صدر عن ملك المغرب السابق الحسن الثاني « صديقنا الملك »، وعن الملك الحالي محمد السادس «الملك الأخير»، وعن الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة «بوتفليقة: أكذوبة جزائرية»، إضافة إلى كتاب «صديقنا الجنرال زين العابدين بن علي».

مؤلفا هذا الكتاب الأخير موضوع العرض هما الصحفيان الفرنسيان نيكولا بو، وجان بيير توكوا اللذان ألفا كتاب «الملك الأخير» المشار إليه أعلاه، ومقدمته كتبها مؤلف كتاب «صديقنا الملك» جيل بيرو.

يتناول الكتاب في ثلاثة أقسام تضم عشرة فصول وملاحق سيرة الرئيس التونسي السابق منذ توفر معلومات عن شخصه، مخالفا بذلك الرواية الرسمية عنه.

رحلة البداية

حوى الكتاب معلومات كثيرة عن الرئيس زين العابدين بعضها شخصي للغاية، تعكس في رأي الكاتبين نفسية محددة تتجلى أيضا في أسلوب الحكم ، ومن ذلك على سبيل المثال حرصه على صبغ شعره «المضمخ بالزيت»، وفي هذا السياق يورد الكتاب أن السلطات التونسية أتلفت عام ١٩٩٧م ملحق مجلة لونوفيل أفريك آزي الأسبوعية التي حوت صورة رئيس الدولة بشعر وخطه الشيب.

ومن الأمور «الشخصية» الأخرى التي يتعرض إليها الكاتبان مسألة تحصيل الرئيس العلمي، حيث ينفيان حصوله على أي مؤهل علمي ويؤكدان أنه لم ينه دراسته، بل ترك مقعد الدراسة في الصف الخامس، أي: قبل تحصيل الباكلوريا بثلاث سنوات مما جعل المجلة الفرنسية الإكسبرس تطلق عليه لقب «بكالوريا ناقص٣».

المؤلفان يذكران هذا في مواجهة ما نقله جان دانييل رئيس تحرير مجلة نوفيل أوبسرفاتور الفرنسية من أنه درس الحقوق بعد استقلال تونس.

كما يناقش الكاتبان قول كتيبات الدعاية التونسية الحكومية إن زين العابدين بن علي شارك في الأعمال الوطنية المعادية للاستعمار، ويوردان قول صحفي يعمل في راديو فرنسا الدولي/ RFI أنه لم يعثر على أثر لاسمه في سجلات الشرطة (حيث ترد أسماء الموقوفين في الأعمال المعادية للاستعمار.

ويتابع المؤلفان مسيرته حيث يؤكدان أن حماه الجنرال كافي أرسله في دورة في المدرسة العسكرية العليا للاستخبارات والأمن في بلتيمور بالولايات المتحدة، وأنه تسلم الأمن العسكري التونسي بعد انتهاء الدورة.

ويلاحق الكاتبان مسيرة الرئيس التونسي منذ تعيينه ملحقا عسكريا في الرباط، إلى مدير للأمن الوطني عام ١٩٧٨م، إلى تعيينه سفيرا لتونس في العاصمة البولندية عام ١٩٨٠م، وحتى عودته إلى تونس عام ١٩٨٤م رئيسا للإدارة الوطنية للأمن حيث تابع ترقيه إلى منصب وزير دولة، ثم وزيرا مفوضا، ثم وزيرا للداخلية، ثم رئيسا للوزراء عام ١٩٨٧م. ويلاحظ المؤلفان أن ترقيه في المناصب حصل في مراحل مواجهة دامية في أحيان كثيرة مع المعارضة التونسية القومية العربية والنقابية والإسلامية.

الكتاب يحوي كمية كبيرة من المعلومات عن تونس ورجالاتها في المرحلة موضوع البحث، مما يوحي بامتلاك المؤلفين أرشيفا خاصا، وربما اعتمدا في معلوماتهما أيضا على معلومات المعارضة التونسية، وربما على معلومات من داخل المؤسسة الفرنسية الحاكمة.

ومن ضمن الأمور التي يشير إليها الكتاب أنه في عشية «انقلاب زين العابدين الشرعي» على الرئيس التونسي الأسبق الحبيب بورقيبة، أسر الأخير لابنة أخيه نيته إقالة زين العابدين بن علي من رئاسة الوزراء وتعيين محمد الصياح بدلاً منه.

ويظن الكاتبان أن هذا ما سرع بعملية الإطاحة بالرئيس التونسي الأسبق يوم ٧ نوفمبر الثاني ١٩٨٧م.

ربيع الديمقراطية المحدود

لا يتجاهل الكاتبان «الربيع الديمقراطي» الذي ساد في تونس فور تسلم بن

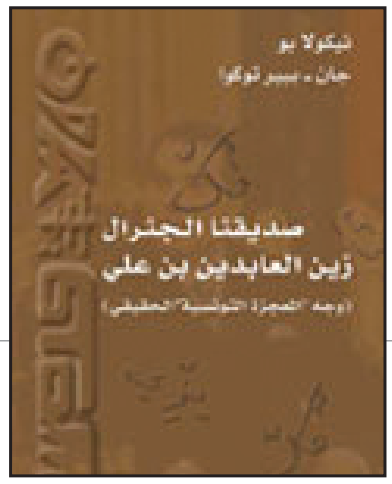

علي الحكم حيث عمل على إطلاق سراح كثير من المعتقلين السياسيين ومن ضمنهم الحبيب عاشور الزعيم التاريخي لنقابة عمال تونس (الاتحاد العام التونسي للشغل)، إضافة إلى التصالح مع قيادات من الحركات التونسية المعارضة منهم على سبيل المثال الهادي البكوش مؤسس حركة الديمقراطيين الاجتماعيين.

كما اتخذ الرئيس الجديد سلسلة من الإجراءات التي أشار إليها الكاتبان على أنها أسس دولة القانون، إذ ألغى نظام توقيف الأشخاص فحدده بأربعة أيام فحسب، وألغيت محكمة أمن الدولة التي حاكمت أعضاء الحركات الإسلامية التونسية، وألغي التعذيب «رسميا» وسمح بتأسيس فرع لمنظمة العفو الدولية. هذه الإجراءات المثيرة نقلت تونس حسب بعض المراقبين «من عنه حزين إلى هذيان مرح».

هذه وغيرها من الإجراءات ساعدت في انضمام كثير من مثقفي تونس وأكاديمييها إلى مؤيدي الرئيس بن علي، بل نقل عن راشد الغنوشي زعيم الحركة الإسلامية في تونس بعد إطلاق النظام الجديد سراحه، قوله «أثق بالله وبن علي».

وفي فترة قصيرة قام النظام بإطلاق سراح ما يقرب من ٢٤٠٠ سجين سياسي، كان الرئيس الجديد قد اعتقلهم أصلاً عندما كان مسؤولا في النظام الأسبق. غير أن الكاتبين أشارا إلى أن «موجة الليبرالية» التي جاء بها العهد الجديد كانت مرفقة بمجموعة من الأمور التي مرت من دون أي ضجة ومنها على سبيل المثال وفاة أحد قادة التنظيم العسكري الإسلامي بنوبة قلبية في السجن، إضافة إلى تأسيس مجلس الأمن الوطني وتمرير قانون تنظيم النشاط في المساجد.

لقد قام الرئيس الجديد بجملة من الإصلاحات السياسية، لكن «الثورة» حسب الكاتبين، كانت من فوق، وزين العابدين كان يضبط إيقاع التغييرات المرغوب فيها وحدودها. وعندما شكك المفكر التونسي المعروف هشام جعيط في مقالة له بصحيفة حقائق في حدود الإصلاحات «البِنعْلِية»، اتهم بتهم شتى ومنعت الصحيفة من الظهور لفترة.

لقد أدت حركة زين العابدين بن علي إلى حراك سياسي مهم يبدو أن الرئيس شعر بأنه لن يتمكن من السيطرة عليه فارتعشت يد السلطة الإصلاحية، خصوصا عندما رفضت الأحزاب والحركات المعارضة الخضوع لمطلب السلطة بأن تأخذ غالبية مقاعد البرلمان الجديد.

فجرت الانتخابات الجديدة في الثاني من أبريل/نيسان عام ١٩٨٩م في أجواء تزوير شامل، حصل بموجبه نواب الحكومة على كل مقاعد البرلمان، بينما حصل الرئيس زين العابدين على مقدار ٩٩,٢٠٪ من أصوات الناخبين، مما يوحي بوجود ما مقداره ٠,٨٪ من التونسيين الجاحدين.

لقد أظهرت «انتخابات» عام ١٩٨٩م الاتجاه العام لتطور الحياة السياسية في تونس وما آلت إليه الأوضاع هناك حتى يومنا هذا. ويتناول المؤلفان موقف المعارضة التونسية التي تمكن حاكم تونس القوي من تمزيقها وتشتيتها، فيدينان كثيرا من قيادات المعارضة، ويذكران على نحو خاص قيادة الحزب الشيوعي التونسي التي قبلت بموقع التابع وتخلت عن واجبها في تمثيل أعضائها.

الملكية العائلية

وينتقل المؤلفان إلى الجانب الاقتصادي في ظل حكم زين العابدين بن علي حيث يشيران إلى سيطرة «عائلة زين العابدين» على أهم المفاصل في ذلك الفرع، ومنها على سبيل المثال شركتا تزويد الإنترنت في تونس.

ويشيران إلى ما عرف باسم «عصابة الكسكسي» وفق العدالة الفرنسية، التي اتهم فيها شقيق الرئيس الحبيب بن علي الملقب بالمنصف في قضية مخدرات، وحوكم في فرنسا وصدر عليه حكم بالسجن مدة عشر سنوات.

ويتناول الكتاب بعض التفاصيل منها ما يقول إنه نشاط عائلة الطرابلسي (زوج الرئيس بن علي الثانية) التي لها موطئ قدم في الأعمال بتونس، من السياحة إلى الزراعة مرورا بالعقارات وتوزيع المحروقات وكذلك البناء.

كما يشير الكتاب إلى مجموعة أخرى من الأحداث ذات المغزى ومنها على سبيل المثال قصة مروان بن زينب، الطالب اللامع المهتم بالمعلوماتية الذي توفي في «حادث سير» بعدما أسر لأقربائه بأنه حين تمكن من اختراق النظام المعلوماتي الإلكتروني لقصر قرطاج «وجد قائمة بعملاء الاستخبارات الإسرائيلية الموساد، المعتمدين رسميا في تونس لمراقبة القيادة الفلسطينية».

التعاون الخفي

القسم الأخير من الكتاب مخصص لإدانة الحكومة الفرنسية وحتى الرئيس الفرنسي جاك شيراك بسبب موقفها المؤيد للرئيس التونسي، على الرغم من مخالفته أبسط قواعد احترام الحريات وحقوق الإنسان، حسب المؤلفين.

بل إنهما يشددان على وجود أدلة على تعاون خفي بين أجهزة الاستخبارات الفرنسية والتونسية ضد المعارضة.

وفي هذا السياق يرى الكاتبان أن حكام تونس يعيشون كما كانوا يفعلون منذ عشر سنين، سواء استداروا نحو باريس أو جاملوا واشنطن، فهم مقتنعون بأن بلادهم ستستمر في التمتع بمعاملة ذات رعاية خاصة لكونها دولة علمانية عالقة بين «ليبيا الغريبة الأطوار» والجزائر الواقعة فريسة الحرب الأهلية (حين تأليف الكتاب الذي أعيد طبعه.

قصة الكتاب

المؤلف في حد ذاته ليس سيرة ذاتية لحاكم تونس، وإنما استعراض لمحطات رئيسة في تاريخ البلاد وحاكمها منذ توليه السلطة هناك.

أثار هذا الكتاب غضب السلطات التونسية عندما ظهر بالفرنسية، واحتجت على صدوره وطالبت بسحبه من السوق وفق مصادر فرنسية، لكن فرنسا أبلغت الحكومة التونسية عدم امتلاكها سلطات منع الكتاب إلا أنه يمكن للدولة التونسية مقاضاة الناشر والكاتبين وفق القوانين الفرنسية التي تحمي حقوق الأفراد، لكنها لم تفعل ذلك حسب المصادر الفرنسية.

أما مصير الترجمة العربية فكان مختلفا حيث منع في العديد من الدول العربية ما عدا لبنان، حيث أعلمت الحكومة اللبنانية السلطات التونسية المحتجة بعدم وجود تقاليد أو قوانين تشريعية تمنحها حق مصادرة أي كتاب، وذلك حسب نقابة الناشرين اللبنانيين.

أما العقاب الأكبر الذي ناله الكتاب فهو امتناع أي صحفي عربي –خصوصا من الذين يملؤون الدنيا صراخا عن القمع في بلادهم وعن غياب الحريات وحق التعبير– عن الكتابة عنه في أي وسيلة إعلامية حتى الآن.

كما يلاحظ أن «منظمات المجتمع المدني» المنتشرة في كثير من الدول العربية، والتي تمولها دول الاتحاد الأوروبي وحكومة الولايات المتحدة الأميركية لم تكترث بمسألة المنع وملاحقة السلطات التونسية للكتاب، بل إنها أكثر من ذلك، لم تورد خبرا ولو صغيرا عنه أو عن المنع. بل إن بعض الصحف العربية «النفطية» المرموقة، ومحطة فضائية عربية «نفطية» رحبت بمصادرة الكتاب.

الكتاب ليس تأريخا لتونس المعاصرة وإنما شهادة حزينة على بلد عربي جميل، وعلى عذاب شعب عربي راق انغمس في النضال العربي العام، وهو الذي أهدى العرب عبر شاعره الكبير أبي القاسم الشابي المقولة الخالدة: إذا الشعب يوما أراد الحياة.

فساد أسرة الطرابلسي

اتهامات واسعة لعائلة ليلى بالفساد

ما أن أعلن عن سقوط نظام بن علي إلا وخرج عدد من المحتجين على شاشات الفضائيات للتأكيد أن ليلى الطرابلسي نهبت أموال الشعب بل إنها اشترت طائرة خاصة بـ ٤٠٠ مليون جنيه من أموالهم، هذا بالإضافة إلى عائلتها وأقاربها الذين نهبوا أكثر من ميزانية الدولة في السنوات الثلاث الماضية وأضاعوا إنجازات التنمية التي تحققت على مدى العقدين الماضيين والتي جعلت الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك يصف ما حدث في تونس من تنمية بـ«المعجزة الاقتصادية».

واللافت للانتباه أن الاتهامات السابقة كان هناك ما يبررها على أرض الواقع، فالعائلات المقربة من نظام بن علي وخاصة عائلتي ليلي الطرابلسي والماطري كان لهم الكلمة الفصل في كثير من المؤسسات السياسية والقطاعات الاقتصادية في تونس.

بل وصدر في عام ٢٠٠٩ كتاب فرنسي بعنوان «حاكمة قرطاج.. الاستيلاء على تونس» أكد خلاله الصحفيان الفرنسيان نيكولا بو وكاترين راسيه هيمنة ليلى الطرابلسي على مقاليد السلطة في البلاد في السنوات الأخيرة وأنها كانت تقوم بتنصيب أفراد من عائلتها في مناصب حساسة ولعبت دورا سياسيا واسعا كان يحدد مصائر البعض وينهي مصير آخرين.

ولم يقف الأمر عند ما سبق، فقد أشار الكتاب أيضا قصة مروان بن زينب الطالب التونسي اللامع المهتم بالمعلوماتية الذي توفي في «حادث سير» بعدما أسر لأقربائه بأنه حين تمكن من اختراق النظام المعلوماتي الإلكتروني لقصر الرئاسة في قرطاج وجد قائمة بعملاء الاستخبارات الإسرائيلية «الموساد» المعتمدين رسمياً في تونس لمراقبة القيادات الفلسطينية.

وسرعان ما كشفت إحدى وثائق «ويكيليكس» الصادرة بتاريخ ٢٣ يونيو/حزيران عام ٢٠٠٨ والتي كتبها السفير الأمريكي في تونس روبرت جوديك أن محيط بن علي أشبه بالمافيا وأن ليلى الطرابلسي مكروهة من التونسيين بسبب انتهاكاتها الواسعة، هذا بجانب اعتداء أقاربها على أملاك الآخرين وحيازة شركات مشبوهة التمويل واغتصاب شركات أخرى من أصحابها.

ووفقا للوثيقة، فإن بلحسن طرابلسي شقيق ليلى هو الأكثر فساداً وتورطا في مشاريع فاسدة والأكثر ابتزازا للحصول على الرشوة، كما أشارت الوثيقة إلى قيام ليلى الطرابلسي بالحصول على أرض في قرطاج بقيمة ١,٥ مليون دولار أمريكي لتشييد مدرسة قرطاج الدولية إلا أن النتيجة كانت أن باعت ليلى المدرسة لمستثمرين بلجيكيين، بل وكشفت الوثيقة أنه في عام ٢٠٠٦ سرق معاذ وعماد الطرابلسي يختا لرجل الأعمال الفرنسي برونو روجيه.

وأمام ما سبق لم يكن مستغربا أن يشدد الشعب التونسي على ضرورة مثول كافة أركان نظام بن علي والمقربين منه للمحاكمة وخاصة ليلى الطرابلسي التي تضاربت التقارير حول مكان إقامتها بعد خلع زوجها من الحكم فهناك من أشار إلى أنها توجهت إلى الإمارات حيث لها أملاك كثيرة هناك، إلا أنه سرعان ما شككت روايات أخرى في صحة ما سبق وأكدت أن مكان وجودها مازال مجهولا، وجاء الإعلان في ١٥ يناير عن مقتل شقيقها الأصغر عماد الطرابلسي في تونس وتدمير مقر لزوجها المخلوع في قرطاج وخروج مظاهرات أمام السفارة السعودية في باريس للمطالبة بتسليمه لمحاكمته ليرجح أن محل إقامتها لن يعرف في القريب العاجل خشية أن تلقى مصير شقيقها أو أن يتم اعتقالها.

تونس تنتقم من ليلى الطرابلسي وتنتصر لكرامة العرب

يبدو أن إنجازات انتفاضة الشعب التونسي والتي وصفها البعض بمعجزة ٢٠١١ لن تقف فقط عند حدود إعادة صياغة التاريخ العربي الحديث وإنما قد تكون أيضا كلمة السر في إجهاض مخطط الفوضى الهدامة الذي أعدته أمريكا وإسرائيل وكان يجري على قدم وساق ضد عدة دول عربية أبرزها اليمن ولبنان والسودان.

ولعل الرسائل والمفاجآت العديدة التي تضمنتها تلك الانتفاضة ترجح صحة ما سبق وتبعث بتحذير للجميع مفاده أن الشعوب العربية مازالت تنبض بالحياة والعزة والكرامة رغم البطش الأمني وتردي الأوضاع المعيشية والتدخلات الأجنبية السافرة.

والبداية في هذا الصدد مع حادثة الشاب التونسي محمد البوعزيزي الذي كان شخصا عاديا وسرعان ما تحول إلى بطل قومي ليس في عيون التونسيين فقط وإنما في عيون العرب جميعا بل إن التاريخ سيخلد اسمه بحروف من نور باعتبار أنه كان الشرارة التي دشنت لمرحلة جديدة في التاريخ التونسي والعربي الحديث لدرجة دفعت البعض للقول إن المشهد العربي بعد ١٤ يناير وهو تاريخ الإطاحة بنظام بن علي لن يكون كما كان عليه قبل هذا التطور الدراماتيكي.

نفاق أمريكا وفرنسا

وإلى حين تكشف الأيام المقبلة كيفية معاقبة بن علي ورموز نظامه، فإن ما حدث في تونس أحرج أيضا بشدة فرنسا وأمريكا وأظهر النفاق الغربي على حقيقته وتلك كانت المفاجأة الثامنة، فمعروف أن نظام بن علي طالما أظهر للغرب أنه نجح في مقاومة ما أسماها «الأصولية الإسلامية» وحقق تنمية اقتصادية معقولة، ورغم أن الغرب يزعم ليل نهار أنه حريص على نشر الحريات والديمقراطية في كافة دول العالم، إلا أنه استخدم تلك الشعارات فقط إما لتبرير غزو دولة عربية كالعراق أو انتقاد الحكومات الموالية له في حال التأكد من قرب انهيارها.

فجمعيات معنية بالحقوق المدنية وعدد من المعارضين السياسيين طالما اتهموا نظام حكم بن علي بالاستبدادي، إلا أن فرنسا وأمريكا اللتين تتصارعان على النفوذ في منطقة المغرب العربي تجاهلتا تماما مثل تلك الانتقادات.

بل إن وزيرة خارجية فرنسا فاجأت الجميع إبان احتدام الانتفاضة الشعبية في تونس باقتراح إرسال قوات فرنسية لمساعدة المحتجين كما أن البيت الأبيض ظل ٢٢ يوما حتى يصدر إدانة لما يحدث في تونس وما أن تأكدت الدولتان أن حكم بن علي انتهى سرعان ما تملقتا للشعب التونسي ورفضت فرنسا استقبال حليفها الوثيق بن علي وقامت بتجميد أرصدة بعض مسئولي نظامه كما أشاد الرئيس التونسي بما أسماها «كرامة وشجاعة» الشعب التونسي بل إن وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون هي الأخرى سارعت لانتقاد الحكومات العربية الموالية لواشنطن لأن سجلها في مجال حقوق الإنسان قد يسمح بوصول الإسلاميين للسلطة رغم أن من قام باحتجاجات تونس هم من الشباب الذين لا ينتمون لأية تيارات إسلامية أو فكرية بعد أن أقصى بن علي الإسلاميين من المشهد السياسي منذ انتخابات ١٩٨٩.

ويبدو أن ما يضاعف حرج أمريكا تحديدا أن الشعب التونسي نجح بطريقة حضارية وعبر احتجاجات سلمية وبأقل الخسائر في إسقاط نظام بن علي بعكس واشنطن التي سارعت لشن حربين على العراق وأفغانستان وتدمير الدولتين لتغيير الأنظمة فيهما وهو الأمر الذي سيعيد بلا شك حسابات أمريكا في التعامل مع الشعوب العربية بعد الآن ويجعلها تفكر ألف مرة قبل ارتكاب حماقة جديدة أو تشجيع إسرائيل على ارتكاب عدوان جديد، بل إن انتفاضة شعب تونس قد تجهض مخطط الفوضى الهدامة الذي كان يعول على التباعد بين الشعوب العربية وحكوماتها للإسراع بتقسيم الدول العربية تباعا، إلا أن ما حدث في تونس قد يمنع مثل هذا المخطط الخبيث ويدفع الدول العربية للإسراع بالإصلاحات السياسية والتنمية الاقتصادية وإطلاق الحريات والتركيز على تحقيق ما يلبي طموحات شعوبها وليس ما يرضي واشنطن والغرب.

بل إن جنوب السودان قد يعيد حساباته حتى وإن اختار الانفصال بعد أن تأكد أن الاعتماد على الغرب هو «وهم كبير»، ففرنسا تخلت عن حليفها ساركوزي ما أن أحست بضعفه كما أن أمريكا تخلت في الماضي عن حليفها شاه إيران السابق محمد رضا بهلوي ورفضت استقباله ما أن انطلقت الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ وهناك أيضا ما فعلته إسرائيل مع حليفتها تركيا وهو الأمر الذي يؤكد أن الثقة بوعود الغرب خطأ استراتيجي كبير ولن ينقذ السودانيين سواء في الشمال أو الجنوب سوى حل مشاكلهم في إطار الوطن الواحد وبعيدا عن التدخلات الخارجية والاستفادة من دروس التاريخ وأخطاء الآخرين.

تحركات عربية

ورغم أن البعض يتوقع ثورات شعبية في دول عربية كثيرة على غرار تونس، إلا أن المفاجأة العاشرة أن الأنظمة والحكومات العربية يبدو أنها بدأت تعي الدرس جيدا ولعل مسارعة الجزائر والمغرب والأردن للإعلان عن خطط لتخفيف أسعار السلع الأساسية يرجح صحة ما سبق.

ومع أن أغلب الدول العربية مازالت تعتمد على قبضة أمنية مشددة وتسيطر بقوة على وسائل الإعلام وتسحق المعارضة، إلا أن ما حدث في تونس أكد للجميع أن حرية الإعلام قد تنقذ الرئيس أو الحاكم قبل فوات الأوان وتمنع تضليله من قبل الحاشية المستفيدة من الأوضاع القائمة، بل إنه حتى في ظل التقييد على وسائل الإعلام، فإنه يمكن للفضائيات الإخبارية والمواقع الاجتماعية على الإنترنت إجهاض مثل تلك «التكتيكات الاستبدادية» وتحويل احتجاج شبان محبطين في مناطق معزولة إلى حركة واسعة النطاق.

فجماعات حقوقية في تونس أكدت أن نظام بن علي حظر الوصول إلى الكثير من مواقع الإنترنت لكن ذلك لم يوقف النشطاء عن تحميل أشرطة الفيديو عن متظاهرين قتلوا وأصيبوا خلال الاحتجاجات على الشبكة العنكبوتية مما أثار مزيدا من الغضب وأعطى زخما للاحتجاجات.

بل إن قناة «الجزيرة» الفضائية رغم أنها ممنوعة من العمل في تونس نجحت وبشكل أثار الإعجاب في تغطية كل كبيرة وصغيرة تحدث في تونس وجعلت المشاهد العربي على علم بكافة الأمور ولذا لم يكن مستغربا أن تعترف السلطات التونسية بتأثير القناة في الرأي العام التونسي وبدأ وزراء من الحكومة في الظهور على الهواء لإعطاء وجهات نظرهم بشأن ما يحدث قبل أيام قليلة من الإطاحة بنظام بن علي، بل إن الوزير الأول محمد الغنوشي سرعان ما خرج في ١٤ يناير ليكشف ملامح المشهد في فترة ما بعد بن علي ويدعو الدول العربية للمساعدة في تهدئة الأوضاع.

ورغم التساؤلات الكثيرة حول دور الأجهزة الأمنية في تونس والاتهامات الموجهة لها بعدم القيام بمهامها على أكمل وجه باعتبار أنها كانت تعمل لصالح نظام بن علي، إلا أنه ومن خلال الفضائيات انكشف أيضا المستور في هذا الصدد وهو أن بن علي كان يهتم بدعم الحرس الرئاسي والشرطة على حساب الجيش وهو ما قد يفسر عدم انتشار الجيش بالشكل المطلوب لحماية المدنيين من الانفلات الأمني، بل وظهرت دعوات كثيرة عبر الفضائيات أيضا لمحاسبة كبار المسئولين الأمنيين باعتبار أنهم عملوا لصالح نظام بن علي أكثر من الاهتمام بخدمة شعبهم.

وإلى حين الانتهاء من التحقيقات في التعامل الأمني مع انتفاضة الشعب التونسي وقضايا الفساد، فإن العبارة الشهيرة التي رددها الشاعر التونسي الراحل أبو القاسم الشابي «إذا الشعب يوما أراد الحياة فلابد أن يستجيب القدر» تحققت بعد عقود من إطلاقها وأعادت كتابة التاريخ العربي من جديد بل ودحضت المزاعم تماما حول أن الشعوب العربية باتت مغلوبة على أمرها ومستسلمة للأمر الواقع المفروض عليها.

تصنيف متقدم في قمع الحريات

صنفت جماعات حقوق الإنسان الدولية وكذلك الصحف الغربية المحافظة مثل الإيكونومست النظام الذي ترأسه بن علي بالإستبدادي وغير الديمقراطي. وانتقدت بعضا من تلك الجماعات مثل منظمة العفو الدولية وبيت الحرية والحماية الدولية المسؤولين التونسيين بعدم مراعاة المعايير الدولية للحقوق السياسية وتدخلهم في عمل المنظمات المحلية لحقوق الإنسان. وباعتبارها من النظم الاستبدادية فقد صنفت تونس في مؤشر الديمقراطية للإيكونومست لسنة ٢٠١٠ في الترتيب ١٤٤ من بين ١٦٧ بلدا شملتها الدراسة. ومن حيث حرية الصحافة فإن تونس كانت في المرتبة ١٤٣ من أصل ١٧٣ سنة ٢٠٠٨.

ثلاث عائلات تتحكم باقتصاد تونس !

في فجر اليوم السابع من تشرين الثاني ١٩٨٧، تمّ الشروع في تنفيذ خطة استهدفت إزاحة الرئيس الأول للجمهورية التونسية الحبيب بورقيبة بعد أن بلغ من العمر عتيا، ثم استمع التونسيون لأول مرة عبر موجات الإذاعة لصوت الرئيس بن علي وهو يقرأ نص بيانه الشهير. هذا البيان الذي تضمّن مُعظم تطلعات التونسيين ونُخبتهم، بعد أن أشرف النظام السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي على الانهيار الكامل، ومنذ ذلك التاريخ، دخلت تونس في دورة جديدة دون أن تقطع مع العهد السابق. حيث فتح الرئيس بن علي لأول مرة قصر قرطاج في وجه الأحزاب و المثقفين من غير المنتمين للحزب الدستوري الحاكم منذ استقلال البلاد عن فرنسا في مارس ١٩٥٦.

في أجواء حرب الخليج الثانية، اندلعت المواجهة بين السلطة وحركة النهضة، فكان ذلك إيذانا بنهاية سريعة لفسحة نادرة وبداية تغيير جوهري لأسلوب تعامُل النظام مع المعارضة والمجتمع المدني، حيث بدا جليا أن زين العابدين بن علي لم يكن يرغب بتداول السلطة، لكنه في المقابل كان في البداية، وقبل أن تستقر أوضاعه نهائيا، يميل لإشراك أطراف عديدة في اللّعبة، بما في ذلك الإسلاميون. لكن بعد أن بدا له زخم التيار الإسلامي واتساع قاعدة فضل ال أقام أول انتخابات تعتبر قانونيا تعددية سنة ١٩٩٩ بعد ما يربو على ١٢ سنة من استلامه للحكم وصفها البعض بانها انتخابات تعددية مخلصة للاحادية حيث ان نتائجها كانت قد اعتبرت محسومة سلفا لصالحه وقد اجرى تعديل دستوري بالفصلين ٣٩ و ٤٠ من الدستور لا زالة الحد الأقصى لتقلد المنصب الرئاسي ومنحه الحق في الترشح لانتخابات ٢٠٠٩ ومنح تراخيص عمل لعدة أحزاب غير فاعلة ونشاطها السياسي ضئيل ك (حزب الخضر و الاتحاد الديموقراطيين الاشتراكيين..) وقرر مواصلة حظر حركة النهضة وحزب العمال الشيوعي التونسي لنظرا لشعبيتهما العالية لدى الأوساط الدينية وخاصة العمالية وقام بمنع صحيفة الموقع التي يديرها الحزب التقدمي و المعارض الأبرز أحمد نجيب الشابي من النشر عدة مرات وكذلك قضية اغتيال شاب تونسي تمكن من اختراق الشبكة المعلوماتية لقصر قرطاج و اكتشف أسماء عملاء اسرائيليين بالموساد يعملون للتجسس على قادة منظمة التحرير الفلسطينية بتونس في الثمانينات و ادعت السلطات التونسية أنه قتل في حادث سيارة. وفي سنة ٢٠٠٩ أقرت تونس بالحوار مع الشباب ومنحت حق الانتخاب لمن يبلغ ١٨ سنة إلى أن ذلك كان يهدف حسب المراقبين إلى جعل الجيل الجديد في غيبوبة سياسية متفاديا الثورات الطلابية كالتي برزت في أواخر العهد البورقيبي لكي يواصل بن علي رئاسة البلاد سنوات أخرى. في عهد بن علي تحكم في الاقتصاد ٣ عائلات «الطرابلسي» وبن عياد» وبشكل ضئيل «بن يدر» وجميعها متصاهرة ولديها ميليشيات خاصة تتجسس على المواطنين من خلال المقاهي ومكتبات الجامعات، كما أن شركات الاتصالات و الانترنت و السياحة ومساحات زراعية شاسعة يملكها أصهار الرئيس وذلك لحكم البلاد اقتصاديا بقبضة من حديد ويؤاخذ الكثير من الحقوقيين اغلاق تونس مكتب قناة الجزيرة بتونس وحجب موقعي «youtube» و«dailymotion» وذلك من أجل اغلاق جميع الأبواب أمام التونسيين لمعرفة حقائق النظام التونسي.

قائمة سوداء بمن سرق الشعب التونسي من مسؤولي النظام المنحل

قال الدكتور هيثم مناع في تصريحات صحفية إن اللجنة العربية لحقوق الإنسان تقوم، بتعاون مع خبراء فرنسيين وعرب، تقوم بدراسة اقتصادية و قانونية» لتقييم ما أسماه «بالجرائم الاقتصادية المقترفة في حق الشعب التونسي»، من طرف «عصابات نظام بن علي هربت أموالا أو اقتنت عقارات بأوروبا».

و قال مناع «إن هذه الأموال يجب إرجاعها إلى الشعب التونسي»، فهو اليوم الأولى بها، معتبرا أن أصل هذه الانتفاضة الشعبية كان أساسها «الخبز»، و سوف تسخر اللجنة العربية لحقوق الإنسان كل جهودها بتعاون مع هؤلاء الخبراء المتطوعين لتسليط الضوء في الوقت القريب على هذه الجرائم الاقتصادية.

و فسر الناطق الرسمي باسم اللجنة العربية لحقوق الإنسان هذه الخطوات، التي أقدمت منظمته عليها، أنها «ستسير على منوال ما قامت به منظمة الشفافية الدولية»، التي تابعت ثلاثة زعماء أفارقة سلبوا لسنوات خيرات بلدانهم، إلى أن ترصدت لهم هذه المنظمة بتعاون مع القضاء.

و ستنكب اللجنة الحقوقية كذلك، و التي تنشط من العاصمة الفرنسية، على «الجرائم السياسية لنظام بن علي»، حيث سيقف، بحسب د هيثم مناع، عند جميع أشكالها و التي عانى منها النشطاء التونسيين لأزيد من عقدين من الزمن، «كالرقابة الإدراية اللصيقة التي مورست على هذه الشريحة من الفعاليات التونسية و ممارسة التعذيب و التقتيل عليها بعيدا عن أعين القضاء».

و إن كانت اللجنة العربية لديها قائمة بأسماء الشخصيات التي يتم التحقيق في شأن ممتلكاتها التي حصلتها في بلدان أوروبية من أموال التونسيين، أو تلك التي هربت أموال خارج البلاد، فضل مناع أن يتحدث عن أن هناك «قائمة سوداء»، دون أن يعطي تاريخا محددا للكشف عن أسمائها.

و أشار المناع بالاسم إلى على الله قلال أحد رجالات نظام بن علي الذي قدمت ضده اللجنة العربية لحقوق الإنسان دعوى لدى المحاكم المختصة، في انتظار تحضير ملفات جميع المتورطين في قضايا حقوقية بتونس و تقديمها للدوائر القضائية، «و لما لا القضاء التونسي»، ويقول هيثم المناع إن عرف في الشهور القادمة «تحولا جذريا نحو قضاء مستقل و نزيه».

تونسي : " أشعر بأني ولدت من جديد" !

أحيت الجالية التونسية مناسبة الإطاحة بالرئيس بن علي في عدد من المدن الفرنسية بالكثير من الفرح، و تحررت الألسنة في الحديث عن النظام التونسي بكل حرية و طلاقة، حيث كانت من ذي قبل تتحرى الكثير من الحذر في ذلك، وجددت إيلاف صعوبة في جمع تصريحات إبان إندلاع هذه الانتفاضة.

و كان الكثير من أفراد الجالية التونسية يخشون من الملاحقة في حالة ظهور أسمائهم أو صورهم على وسائل الإعلام الفرنسية أو العربية الدولية، و قال شاب تونسي مشارك في مظاهرة احتفالية بباريس بمناسبة سقوط بن علي، «أشعر بأني ولدت من جديد، اليوم هو عيد ميلاد جميع التونسيين».

و عبر تونسي آخر في هذه المظاهرة عن كونه يجد نفسه اليوم «حرا»، و بإمكانه أن يفصح عن ما يروج بخاطره دون خوف، و هو يحكي عن الوضع السابق في تونس قائلا: »لم يكن ممكنا أن نتحدث في السابق بهذه الطريقة، و إن تكلمنا بهذا الأسلوب كان علينا أن نراقب محيطنا يمينا و يسارا فالمخبرين كانوا في كل مكان».

و أصبحت هذه الثورة الشعبية، التي قادت إلى الإطاحة بزعيم أحد أعتى الأنظمة البوليسية في المنطقة، تعرف «بثورة الياسمين»، و قال عنها الدكتور هيثم المناع إنه على الشعوب العربية أن تستلهم منها قوة النصر، و وجد لذلك شعار يستجيب لأماله الحقوقية و الديمقراطية يقول فيه «بوعزيز ترك وصيه...ثورة الياسمين من الميه إلى الميه».

كلمات البو عزيزي الأخيرة

كتب البوعزيزي على الفيسبوك قبل وفاته:

"مسافر يا أمي، سامحني، ما يفيد ملام، ضايع في طريق ما هو بإيديا، سامحني كان (إن كنت) عصيت كلام أمي. لومي على الزمان ما تلومي عليّ، رايح من غير رجوع. يزّي (كثيرا) ما بكيت وما سالت من عيني دموع، ما عاد يفيد ملام على زمان غدّار في بلاد الناس. أنا عييت ومشى من بالي كل اللي راح، مسافر ونسأل زعمة السفر باش (أن) ينسّي"

شرارة الغضب التي اشعلت ثورة الياسمين

واندلعت المظاهرات الغاضبة لمناصرته بعد وقت قصير من إشعاله النار في نفسه، ثم توسع الغضب ليشمل معظم العاطلين عن العمل، واندلعت احتجاجات واسعة سرت بسرعة كبيرة لتشمل الطبقة المتوسطة وهي التي تعاني من نسبة بطالة عالية تصل إلى ١٤٪ حسب التقديرات الرسمية وإلى نحو ٢٥٪ حسب تقديرات غير رسمية.

زار الرئيس بوعزيزي في المستشفى الذي كان يرقد فيه بحالة سيئة جدا يوم ٢٨ ديسمبر، وظهر في الصور التي بثت لتلك الزيارة وهو يطمئن عليه ويسأل عنه الأطباء، حيث كان وجه الشاب مغطى بالضمادات.

أطلق بوعزيزي بإشعاله النار في جسده مظاهرات شعبية ضخمة بصورة لم تشهد لها تونس مثيلا من قبل. فخرجت الاحتجاجات بشكل عفوي ليس لتحتج على الغلاء و البطالة فقط وإنما للمطالبة بالحريات والإصلاحات السياسية.

ظل المتظاهرون والمحتجون يرددون اسم "بوعزيزي" حيث بدأت الاحتجاجات من ولاية سيدي بوزيد لتسري إلى مدن أخرى أكبر وأكثر تأثيرا مثل القيروان وسوسة ثم العاصمة نفسها وبنزرت، ولم تنجح قوات الأمن أو الجيش في وقفها.

وجاءت المحاولة الأخيرة لوقف انتفاضة أشعلها شاب قد مات، من الرئيس بن علي نفسه ليلة الخميس الماضي بخطابه الذي أعلن فيه إطلاق مجموعة كبيرة من الإصلاحات السياسية بدءا من الحريات الإعلامية، ثم محاولته الأخيرة إقالة الحكومة وحل البرلمان، لكن كل ذلك يبدو أنه جاء متأخرا جدا.

لم يتحدث بوعزيزي طيلة الزيارة ولم يعرف ما إذا كان ذلك بسبب حالته الصحية أو أي سبب آخر. لكن الغاضبين والمحتجين فهموا الأمر على أنها رسالة منه بأن الأمر لم ينته وأن عليهم أن يستمروا في انتفاضتهم.

وفي أوائل العام الجديد مات بوعزيزي وهو لا يعلم أن الإنتفاضة التي أشعلها بجسده أنهت حكم بن علي، بأسوأ شكل من الممكن أن ينتهي به حاكم.

صحف ووكالات عالمية: ثورة تونس «جرس إنذار» للأنظمة القمعية

اهتمت الصحف ووكالات الأنباء العالمية بحادث مغادرة الرئيس التونسى زين العابدين بن على البلاد، أمس الأول،
على خلفية الاحتجاجات التى شهدتها تونس بسبب الغلاء والبطالة والفساد، وربطت الصحف بين تونس وبعض الدول العربية الأخرى، بسبب وجود نفس المشكلات، وتصاعد الاستياء ضد أنظمة الحكم بها.
فى أمريكا، اعتبرت صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» الأحداث فرصة للأنظمة العربية المستبدة للاستجابة لشعوبها، مشيرة إلى أن الحكام فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أمامهم الآن خياران: إما الانفتاح مع شعوبهم ومنح المزيد من الحريات، أو الانغلاق.
واعتبرت وكالة «أسوشيتد برس» أن تونس أعطت آمالاً بتغيير مماثل فى الأنظمة الأخرى التى وصفتها بـ«القمعية»، وقالت مجلة «نيوزويك» إن الأحداث تركت مستقبل المنطقة فى حالة غليان، وأثارت تعطش الشعب العربي للتغيير. وقالت صحيفة «لوس أنجلوس تايمز» إن حلفاء أمريكا سيتجاهلون دعوات الإصلاح الأمريكية، مؤكدة أنه ينبغي على أمريكا الضغط على حلفائها لقبول دعوتها ببلدان أكثر ديمقراطية وانفتاحاً وأقل فساداً.
وفى بريطانيا قالت صحيفة «إندبندنت» إن الثورة المختمرة فى الشرق الأوسط هى النتاج الطبيعي لارتفاع معدلات البطالة، والطبقة الحاكمة غير القادرة على حل المشاكل الاقتصادية.
وتساءلت شبكة «بي. بي. سي» عن إمكانية لحاق بلدان عربية أخرى بتونس، مشيرة إلى أن أثر الاضطرابات واضح على المنطقة العربية، معتبرة أن الشباب العربي كله رأى نفسه فى الشباب التونسي، لأنهم يشاركونهم المشاكل ذاتها. ووصفت صحيفة «جارديان» الأحداث بأنها «دعوة استيقاظ للمنطقة العربية

العدد (2015)السنة الثامنة -الاثنين (17) كانون الثاني 2011 http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

٣ رؤساء لتونس في أقل من ٢٤ ساعة

موسى يشكل مجموعة عمل لبحث الموقف.. وقيادى بـ(الجامعة العربية): "الانتفاضة سابقة عربية"

تسارعت وتيرة الأحداث في تونس، بعد مغادرة الرئيس السابق زين العابدين بن علي البلاد إثر موجة من التظاهرات والاحتجاجات طالبت برحيله، الذي تم مساء أمس الأول حين حل بالمملكة العربية السعودية، بعد أن رفضت باريس استقباله.
وأعلن فتحي عبدالناظر رئيس المجلس الدستوري التونسي الذي ينظر في مدي مطابقة القوانين لدستور البلاد، أن رئيس مجلس النواب محمد فؤاد المبزع «٧٧ عامًا» سيتولي مؤقتًا رئاسة البلاد بعد الشغور النهائي في منصب رئيس الجمهورية، وقال إنه تلقى من محمد الغنوشي رئيس الوزراء الذي أعلن رئاسته للبلاد مساء أمس الأول بتفويض من بن علي، رسالة يبلغه فيها أن الرئيس غادر تونس دون أن يقدم استقالته من مهامه على رأس الدولة وأن مغادرته البلاد تمت في الظروف القائمة وبعد الإعلان عن حالة الطوارئ.
ويأتي هذا التطور المفاجئ في وقت اشتعلت فيه مظاهرات واحتجاجات في عدة مدن تونسية تطالب بتنحي الغنوشي، الذي تولى الرئاسة لعدة ساعات ودعا في آخر تصريحات له قبل تسليمه السلطة للمبزع، المعارضين المنفيين للعودة ووعد بإجراء إصلاحات واسعة في البلاد.
واستمرت حالة الفوضى وعدم الاستقرار الأمني والسياسي في تونس ولم تهدأ تظاهرات المحتجين وسجلت حالات سلب ونهب لممتلكات خاصة وعامة قال مراقبون إنها من فعل عصابات منظمة.. وأكدت مصادر تونسية ان الناهبين مسلحون ويعرفون ماذا يفعلون، ويتجهون إلى أماكن بعينها، بينما اتهم آخرون بقايا الأجهزة الأمنية السابقة بأنها وراء السلب.
ووضع الجيش التونسي في تصرف المواطنين أرقام هاتف للإبلاغ عن هجمات في حين بثت مروحيات عبر مكبرات الصوت نداءات تطلب من المواطنين الهدوء والبقاء في منازلهم.
وقالت وكالة الأنباء السعودية إن السلطات التونسية شددت إجراءاتها الأمنية أمام وفي محيط مبنى السفارة السعودية بالعاصمة التونسية بعد استقبال بن علي في جدة ونزوله حسب معلومات صحفية في القصر الذي كان مخصصًا لرئيس الوزراء الباكستاني الأسبق نواز شريف وأسرته وقت لجوئه إلى المملكة.
وتصدرت التطورات التونسية المناقشات التحضيرية للقمة العربية الاقتصادية المنعقدة في شرم الشيخ، ولم تبلغ مصر رسميًا حتى الآن بمستوي التمثيل التونسي أو مشاركتها من عدمها بعدما كان مقررًا أن يكون على مستوى رئيس الوزراء محمد الغنوشي.
من جانبها دعت الجامعة العربية المواطنين التونسيين، إلى الهدوء والحفاظ على مكتسبات الشعب التونسى والتوصل إلى توافق وطني حول سبل إخراج البلاد من الأزمة الراهنة، عقب سقوط نظام الرئيس التونسى زين العابدين بن على، فيما يجري عمرو موسى، الأمين العام للجامعة العربية مشاورات مكثفة مع المسؤولين التونسيين وبعض المسؤولين العرب فى محاولة لاتخاذ موقف عربي لاحتواء تداعيات الموقف الراهن.
وتوجهت الجامعة، بنداء لأبناء الشعب التونسي من خلال بيان صادر عن الجامعة العربية، جاء فيه: «تتوجه جامعة الدول العربية بنداء إلى جميع القوى السياسية وممثلي المجتمع التونسي والمسؤولين للتكاتف والتوحد للحفاظ على مكتسبات الشعب التونسى وتحقيق السلم الأهلي، والعمل سوياً من أجل عودة الهدوء، وأن يسود الأمن والاستقرار ربوع الوطن، والتوصل إلى توافق وطني حول سبل إخراج البلاد من هذه الأزمة وبما يضمن احترام إرادة الشعب التونسي، ويحفظ المصالح العليا للوطن والشعب، فى إطار الاحتكام إلى الدستور ومؤسسات الدولة».
وتابع البيان: «تتابع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بدقة واهتمام التطورات الجارية فى تونس الشقيقة، وتترحم على أرواح الضحايا الذين سقطوا فى الأحداث الأخيرة».
من جهته، قال مصدر دبلوماسي عربي في تصريحات صحيفة إن الجامعة العربية تبذل جهودا مكثفة، في محاولة لاحتواء تداعيات الأزمة الراهنة.
وأضاف المصدر أن موسى كان فى غاية الانزعاج والضيق، نتيجة تدهور الأوضاع في تونس، مما يعنى إضافة عبء جديد للأزمات العديدة التي يعاني منها العالم العربى فى السودان ولبنان والعراق بالاضافة إلى القضية الفلسطينية.
وحول طبيعة التحرك الذي تنوي الجامعة القيام به، قال المصدر: «إن الجامعة تتابع حاليا تطورات الموقف، وتبحث عن شكل التدخل الذى يمكن أن يتم، خاصة أن هذه الانتفاضة تمثل سابقة في الوطن العربي، ولم يتم التعامل مع وقائع مشابهة من قبل بأن تحدث ثورة شعبية ويهرب الرئيس.

تونس حرة

لحظة تاريخيّة وفصل جديد في تاريخ تونس حققت فيه الانتفاضة الشعبية مبتغاها.
لتعيش تونس يوماً تاريخياً، وقبل غياب الشمس كان نجم زين العابدين بن علي يغرب، تاركاً خلفه بلاداً تحترق وانتفاضة شعبية هي الأولى في العالم العربي التي تطيح ديكتاتوراً. هرب الطاغية عن طريق المطار متوجهاً الى الخارج.
بدات شرارة الاحداث فى السابع عشر من الشهر الماضي، حين كان الشاب الحاصل على شهادة البكالوريا (الثانوية العامة) يبيع الخضراوات على عربة تدفع باليد فى إحدى أسواق مدينة سيدي بوزيد وسط تونس.. حاولت بلدية مدينته مصادرة بضاعته؛ بدعوى أنه لا يحمل ترخيصا بمزاولة هذه التجارة، وحين جادل موظفة البلدية صفعته، فأشعل النار فى نفسه.
إنه محمد البوعزيزي (٢٦)، الابن لعائلة من ثمانية أفراد، الذى أشعل بهذه الواقعة «انتفاضة العاطلين»، التى توسعت بسرعة لتشمل الطبقة المتوسطة، التي تعاني نسبة بطالة تقول التقديرات الرسمية إنها تبلغ ١٤٪ فيما تشدد تقديرات غير رسمية على أنها لا تقل عن نحو ٢٥٪.
وبعد أن كان المتظاهرون يحتجون على تفشي البطالة وارتفاع الأسعار، بدأوا أيضا يطالبون بالحريات وإجراء إصلاحات سياسية، هاتفين ضد احتمال تعديل الدستور، بما يتيح للرئيس زين العابدين بن على الترشح عام ٢٠١٤ لولاية سادسة، وأيضا ضد الأحاديث عن احتمال توريث السلطة لزوجته ليلى الطرابلسى أو لصهره محمد صخر الماطري.
ومن ولاية سيدى بوزيد، مرورا بالقيروان وسوسة وبنزرت، وحتى امتدت الاحتجاجات إلى العاصمة تونس، ظل اسم «البوعزيزي» هو القاسم المشترك فى الهتافات الاحتجاجية، سواء كانت اقتصادية أو سياسية.
ولم تنجح قوات الشرطة والجيش فى وقف «انتفاضة البوعزيزي»، التى قادها من العناية المركزة فى حالة خطرة. ففى الثامن والعشرين من الشهر الماضى، زار الرئيس «بن على» الشاب البوعزيزي، وبحسب ما تم بثه من صور لم يتحدث الشاب، المغطى وجهه بالضمادات طيلة هذه الزيارة، وهو ما فهمه البعض على أنه رسالة منه بضرورة استمرار هذه «الانتفاضة».
ولم يتمكن «بن على» من قمع الاحتجاجات الزاحفة نحو العاصمة بإقالته وزير الداخلية وإطلاق سراح جميع معتقلي الاحتجاجات، وفتح تحقيقات فى اتهامات فساد وممارسات عدد من المسئولين، ولا حتى بالخطاب الذى ألقاه الخميس الماضي، معلنا فيه عن حزمة من الإصلاحات السياسية.
وفى السادسة من مساء أمس الجمعة الماضية، غادر «بن علي» تونس إلى السعودية، منهيا حكما دام ٢٣ عاما، منذ أطاح فى انقلاب عام ١٩٨٧ بالحبيب بورقيبة، أول رئيس لتونس بعد الاستقلال عن فرنسا عام ١٩٥٦. لكن قبل هذا الرحيل بأيام توفى البوعزيزي، ملهم التونسيين، قبل أن يعرف أن الانتفاضة التي أشعلها بجسده كتبت بدماء عشرات القتلى الصفحة الأخيرة فى حكم ساكن قصر قرطاج.
لحظة تاريخيّة وفصل جديد في تاريخ تونس حققت فيه الانتفاضة الشعبية مبتغاها.